الفصل الثالث

تطور الملف والموقف الرسمى

ويتضمن الموضوعات التالية:

-مراحل تطور ملف أم الرشراش

-الموقف الرسمى

- ضغوط أمريكية وتراجع مصرى

-أم الرشراش ورقة مساومة مفقودة

-سر الصمت

obeikandl.com

obeikandl.com

مراحل تطور ملف أم الرشراش

مر ملف أم الرشراش بالعديد من المنعطفات التاريخية، فعندما سعت امريكا من اجل عقد صلح بين العرب والكيان الصهيونى في عهد الرئيس السابق كيندي، وكان الأخير تربطة علاقة قوية بعبد الناصر، أثار عبدالناصر ملف قرية أم الرشراش وحق مصر بها، فاقترح كنيدي أن تتم إقامة كوبري يمر فوق أم الرشراش، علي أن يكون الهدف منه الربط بين المشرق والمغرب العربي، بشرط أن تتنازل مصر عن حقها التاريخي والقانوني في استعادة هذا المثلث الاستراتيجي، إلا أن عبد الناصر رفض العرض، رفض أن يستبدل قطعة من أرض مصر بكوبري يمكن أن تهدمه أو يدمره الكيان الصهيونى في أي لحظة تحت أي علة، وعاد الملف خطوات إلي الوراء.

وفي عهد السادات، تم التركيز علي طابا، وجاء ذكر أم الرشراش عرضا، فقد كانت طابا تمثل أهمية أكبر للسادات لاستعادتها، رغم ذلك أدرجت ضمن ملف التحكيم الدولي الذي رفعته مصر بشأن طابا، أما في عهد مبارك، فقد ظهرت عدة ارهاصات للمطالبة بأم الرشراش علي استحياء، إلا أن الضغوط الامريكية دوماً ازاحت الملف من الواجهة، ورضخ مبارك حتي لا يغضب الأمريكان.

ويؤكد المستشار حسن عمر خبير القانون الدولي، والمهتم بدراسة ملف أم الرشراش، أن مصر لم توقع أي اتفاق بخصوص أم الرشراش، لذا يبقي الباب القانوني مفتوحاً للمطالبة بها، ومحاولات التضليل التى يقوم بها الكيان الصهيونىي لإثبات حقوق ليست له في أم الرشراش.

فيما تحذر الجبهة الشعبية لأم الرشراش بدورها من خطورة استمرار بقائها تحت احتلال الكيان الصهيونى، خاصة مع امتلاك الكيان الصهيونى في الوقت الحالي غواصات الدولفين ذات الرؤس النووية، وما يمثله ذلك من تهديد للأمن المصري والعربي عامة، بوصول الكيان الصهيونى الي قلب شواطئنا المصرية عبر هذا المثلث اذا ما نشبت حرب أو ثار صراع، كالذي يحاول الكيان الصهيونى الآن جر مصر إليه عبر سيناء الآن، كما أن الكيان الصهيونى تعزز وجودها في البحر الاحمر والعربي والخليج بخطة تهدف إلي شق قناة تربط ام الرشراش والبحر الميت.

نشر مؤرخ مصري يدعى عبد العظيم رمضان دراسة في صحيفة الوفد الليبرالية يوم ٢٥ فبراير ٢٠٠٠ أكد فيها تكذيب الخارجية المصرية لما تردد حول اعتزام مصر المطالبة بأم الرشراش وزعم أن ما يتردد عن حقوق مصرية فى هذه القرية ليس له أساس تاريخى ، وأن الخارجية المصرية أحسنت صنعاً بتكذيب المطالبة بها حتى لا ينشأ نزاع

جديد لا مبرر له بين مصر والكيان الصهيونى واعتبر ذلك إفلات من فخ نصبته صحافة الكيان الصهيوني لمصر .

وجاء رفض الرقابة علي المصنفات الفنية المصرية مشاهد خاصة بالحديث عن احتلال الكيان الصهيونى لمدينة أم الرشراش في سيناريو فيلم شباب علي الهواء عام ٢٠٠٠ ليؤكد ضمناً الرغبة المصرية في عدم الحديث عن أي مناطق مصرية محتلة من جانب الكيان الصهيونى عقب توقيع اتفاقية السلام حيث تضمنت المشاهد المحذوفة من الفيلم مشاهد خاصة بأم الرشراش ويتهم الكيان الصهيونى بتهريب المخدرات لمصر واغتيال مصريين من خلال قصة ثلاثة أصدقاء شبان يشيدون محطة للبث التلفزيوني في منطقة المعادي جنوب القاهرة ، وتستهدف هذه المحطة التلفزيونية عرض أفلام تتناول المشاكل الاجتماعية المصرية ،إلي أن يلتقط أحد العاملين بالمحطة أثناء تصوير بعض مشاهد عملية اغتيال صحفي مصري معادي للكيان الصهيونى ، ليتم الكشف عن دور لسفارة الكيان الصهيوني في التخطيط لمحاولة الاغتيال ، وتتعرض المحطة ضمن هذا السياق لدور الكيان الصهيونى في تهريب الممنوعات لمصر خصوصاً المخدرات.

<u>الموقف الرسمى:</u> تعددت المطالبات المصرية، الشعبية، باستعادة هذه المنطقة وفي مقابل هذه التحركات الشعبية، جاء رد الفعل الرسمي

معاكساً لها، فقد أكد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية فى ندوة الجمعية المصرية للقانون الدولى، ٢٠٠٦/١٢/٢٤ بشأن ما أثير حول موضوع أم الرشراش أنه عندما استقلت مصر تم توقيع اتفاق بين حكومة مصر البازغة الجديدة وبريطانيا التى أوكل لها الانتداب على إقليم فلسطين بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية عام ١٩٢٢، وأنه تم وضع نفس الخط الوارد فى اتفاق عام ١٩٠٦ وتم تأمين هذا الخط، فأصبح هو خط الحدود المصرية مع إقليم فلسطين تحت الانتداب.

وشدد أبو الغيط على أن حدود مصر فى العصر الحديث هى الواردة فى اتفاقى عام ١٩٠٦ و١٩٢٢، وأن قرية أم الرشراش لا تدخل وفقاً لهذين الاتفاقين داخل الأراضى المصرية، وفى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ اتخذت الأمم المتحدة قراراً برقم ١٨١، يتم بمقتضاه إنشاء دولتين، وأن أم الرشراش كانت ضمن الأرض المعطاة للدولة الفلسطينية وفقاً لهذا القرار ، وأن القوات المصرية تواجدت فى قرية أم الرشراش لعدة أيام وعندما اقترب جيش الكيان الصهيونى من العريش ليهددها ويطوق الجيش المصرى فى قطاع غزة ثم تم توقيع اتفاق الهدنة فخرجت القوات المصرية من القرية التى هى خارج الحدود المصرية الفلسطينية فدخلتها قوات الكيان الصهيونى بالعدوان على حقوق الفلسطينيين فى أرض الدولة الفلسطينية وأضاف أن معاهدة السلام مع الكيان الصهيونى تعتمد

على خط الحدود وفقاً لاتفاقى ١٩٠٦ و١٩٢٢ أى على ما كان موجوداً سابقاً باعتباره الارشادى.

وكان أحمد أبو الغيط وزير الخارجية الأسبق قد أكد في نهاية عام ٢٠٠٦ أن موضوع أم الرشراش يحكمه عدد من النقاط؛ أولها أنه كانت هناك دولة مسيطرة على مصر هي بريطانيا، كما كانت هناك دولة عثمانية مسيطرة على إقليم فلسطين، وقامتا بريطانيا والدولة العثمانية بالتوقيع عام ١٩٠٦ على اتفاق خططا بمقتضاه الحدود بين الدولة العثمانية وبين مصر الخاضعة للسيطرة البريطانية.

وقال إنه عندما استقلت مصر تم توقيع اتفاق بين حكومة مصر الجديدة وبريطانيا التي أوكل لها الانتداب على إقليم فلسطين بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية عام ١٩٢٢، وأنه تم وضع نفس الخط الوارد فى اتفاق عام ١٩٠٦ وتم تأمين هذا الخط، فأصبح هو خط الحدود المصرية مع إقليم فلسطين تحت الانتداب .

واعتبر أبو الغيط حينئذ أن حدود مصر في العصر الحديث هي الواردة في اتفاقي عام ١٩٠٦ و١٩٢٢، وأن قرية أم الرشراش لا تدخل وفقاً لهذين الاتفاقين داخل الأراضى المصرية.

وأنه فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ اتخذت الأمم المتحدة قراراً برقم ١٨١ يتم بمقتضاه إنشاء دولتين الأولى اسمها الدولة اليهودية (ولا أدرى لماذا يقول دولة يهودية فهو هنا يعترف بقيام دولة على أساس دينى يهودى بينما يرفضه لو كان الأساس هو الاسلام)وتم تحديد إقليمها بخريطة، والثانية اسمها الدولة العربية (لماذا لم يقل أحمد أبو الغيط اسلامية)وحددوا لها خريطة وكانت أم الرشراش ضمن الأرض المعطاة للدولة الفلسطينية وفقاً لهذا القرار.

ضغوط أمريكية وتراجع مصرى عن المطالبة

وقد لوحظ في أعقاب التقارير التي تحدثت عن تدخل أمريكي لمعرفة حقيقة إثارة مصر لهذه القضية ، أن مصر تراجعت عن مطالبة الكيان الصهيونى بإعادة قرية أم الرشراش المصرية التى يحتلها الصهاينة منذ عام ١٩٤٩ ، حيث قالت مصادر مسئولة فى الخارجية المصرية في ذلك الوقت أن ما تردد عن قيام مصر بتشكيل لجنة خبراء ومجموعة تفاوض استعداداً للمطالبة بأم الرشراش ليس صحيحاً وأن ملف الحدود بين مصر والكيان الصهيونى مغلق تماماً!.

سر الصمت عن أم الرشراش:

يري مراقبون أن واقع الحال يشير إلي أن مصر لم تطالب بإعادة إيلات لأسباب سياسية وتاريخية وجغرافية، أبرزها أن قرارات مجلس الأمن التي طالبت بإعادة الأرض العربية المحتلة، اهتمت كلها بالحديث عن إعادة الأرض المحتلة منذ ١٩٦٧، وليس ما قبلها بعد نكبة ١٩٤٨، كما أن واقعاً جديداً طرأ هناك يصعب تغييره عقب توقيع اتفاقية السلام التي حددت هذه الحدود بين مصر والكيان الصهيونى بدون أم الرشراش.

ويدللون علي هذا بوقائع نشرتها الصحف المصرية تشير إلي أن القاهرة كانت حتي وقت قريب لا تزال تتطلع لاستعادة أم الرشراش باعتبارها أرضا مصرية، ولا تعترف بأنها أرض الكيان الصهيونىية، منها ما نشرته صحف معارضة مصرية عام ٢٠٠٠ من إن وزارة الخارجية المصرية بعثت باحتجاج رسمي إلى وزارة الخارجية البريطانية على ما جاء في وثائق بريطانية قديمة أفرج عنها من مزاعم تشير إلى إن مصر قد تنازلت خلال حكم الرئيس الأسبق عبد الناصر عن منطقة أم الرشراش ميناء إيلات الآن.

حيث قالت مصر في ردها الرسمي أن ما ورد في أوراق حكومة هارولد ويلسن عن تنازل عبد الناصر عنها لالكيان الصهيونى حتى تحصل على منفذ بحري على خليج العقبة محض افتراء وتشويه لسمعة

الرئيس الراحل فضلا عن أنه دعم واضح للجانب الصهيونى على حساب مصر، وأوردت رسالة الاحتجاج المصرية نصوص لتصريحات عبد الناصر التي أكد فيها احتلال الكيان الصهيونى لأم الرشراش، إضافة لوثائق ومستندات قديمة تؤكد تبعيتها لمصر.

وسبق الحديث عن ضرورة استعادة مدينة أم الرشراش المصرية المعروفة الآن باسم إيلات التي لا تزال تحتلها الكيان الصهيونى منذ ٥٢ عاماً، أن عاد بقوة عام ١٩٩٩، ونقلت الصحف المصرية حينئذ عن مصادر سياسية مصرية أن دراسات وافية قد أعدت بالفعل حول الوضع القانوني للمدينة تمهيداً لتصعيد الأمر، ونشرت ذات الخبر صحيفة إجيبشن جازيت المصرية الرسمية الناطقة باللغة الإنجليزية ما دعا الصحف الالكيان الصهيونىية حينئذ للتحرك ونشرت ما تعتزم مصر القيام به.

وقد كشفت إحدى الصحف الصهيونية في ذلك الحين أن الكيان الصهيونى طالب أمريكا بالتدخل، وأن السفارة الأمريكية بالقاهرة قد أجرت اتصالات بالخارجية المصرية لاستجلاء الآمر فأبلغها مصدر رسمي أن الخارجية لا تقف إثارة هذا الأمر إعلاميا، وهو ما فسر بأن ملف الحدود بين مصر وفلسطين المحتلة مغلق، خصوصاً مصادر مسئولة في الخارجية المصرية في ذلك الوقت نفت أن ما تردد عن قيام

مصر بتشكيل لجنة خبراء ومجموعة تفاوض استعدادا للمطالبة بأم الرشراش وقالت أنه ليس صحيحاً وأن ملف الحدود بين مصر والكيان الصهيونى مغلق تماماً.

كشفت إحدى الصحف الصهيونية أن الكيان الصهيونى طالب أمريكا بالتدخل ، وأن السفارة الأمريكية بالقاهرة قد أجرت اتصالات بالخارجية المصرية لاستجلاء الأمر فأبلغها مصدر رسمي أن الخارجية لا تقف وراء الموضوع وهو ما فسر بأن ملف الحدود بين مصر وفلسطين المحتلة مغلق ، ولكن زاد الأمر غموضا حول حقيقة مطالبة مصر بها أو التخلي عنها أن مصر احتجت عام ٢٠٠٠ على الوثائق البريطانية القديمة التي تزعم تنازل عبد الناصر عن أم الرشراش للكيان الصهيونى.

أم الرشراش ورقة مساومة مصرية مفقودة مع الصهاينة

نشرت الصحف الصهيونية نبأ يقول أن الكيان الصهيوني هدد مصر بإسقاط طائراتها المدنية في حال دخولها المجال الجوي لميناء إيلات ، وطلب من القاهرة منع طائراتها من التحليق فوق المنطقة التي اعتبرها محظورة ، وقالت مصادر صهيونية إن: طائرات الركاب المصرية تستعمل مجال العقبة الجوي المحاذي لإيلات لدخول الأراضي الأردنية ، ولكنها أحياناً تدخل المجال الجوي للكيان الصهيوني خطأ ، وأن الكيان

الصهيونى لن يتردد في إسقاط أي طائرة مصرية تدخل المجال الجوي المحظور.

ولأن خبراء السياسية والتاريخ يعلمون أن إيلات هذه هي في الأصل قريـة أم الرشراش المصرية التي احتلها الصهاينة يوم ١٠ مارس ١٩٤٩ ، فقد أثار الخبر تساؤلات حول أسباب عدم تمسك مصر باستعادة ايلات حتى الان كما فعلت في طابا بالتحكيم ، وهل معني ذلك أن القاهرة تنازلت عن إيلات للصهاينة نهائياً ؟.

واقع الحال يشير إلي أن مصر لم تطالب بإعادة إيلات لأسباب سياسية وتاريخية وجغرافية ، أبرزها أن قرارات مجلس الأمن التي طالبت بإعادة الأرض العربية المحتلة ، اهتمت كلها بالحديث عن إعادة الأرض المحتلة منذ ١٩٦٧ ، وليس ما قبلها بعد نكبة ١٩٤٨ ، كما أن واقع جديد طرأ هناك يصعب تغييره.

ولكن الوقائع تشير مع ذلك إلي أن القاهرة لا تزال تتطلع لاستعادة أم الرشراش باعتبارها أرضاً مصرية ، ولا تعترف بأنها أرض الكيان الصهيوني فقد نشرت مصادر صحفية مصرية عام ٢٠٠٠ إن وزارة الخارجية المصرية بعثت باحتجاج رسمي إلى وزارة الخارجية البريطانية على ما جاء في وثائق بريطانية قديمة أفرج عنها من مزاعم

تشير إلى أن مصر قد تنازلت خلال حكم الرئيس الأسبق عبد الناصر عن منطقة أم الرشراش ميناء إيلات الآن وقالت مصر في ردها الرسمي أن ما ورد في أوراق حكومة هارولد ويلسن عن تنازل عبد الناصر عنها للكيان الصهيونى حتى تحصل على منفذ بحري على خليج العقبة محض افتراء وتشويه لسمعة الرئيس الراحل فضلاً عن أنه دعم واضح للجانب الصهيونى على حساب مصر ، وأوردت رسالة الاحتجاج المصرية نصوص لتصريحات عبد الناصر التي أكد فيها احتلال الكيان الصهيونى لأم الرشراش ، إضافة لوثائق ومستندات قديمة تؤكد تبعيتها لمصر.

وكان الحديث عن ضرورة استعادة قرية أم الرشراش المصرية المعروفة الآن باسم إيلات التي لا تزال يحتلها الكيان الصهيونى ، قد عاد بقوة عام ١٩٩٩ ، ونقلت الصحف المصرية عن مصادر سياسية مصرية أن دراسات وافية قد أعدت بالفعل حول الوضع القانوني للمدينة تمهيداً لتصعيد الأمر بعدما تجاهل الصهاينة على مدار ١٧ عاماً طلباً مصرياً قيل أن الرئيس مبارك قدمه للكيان الصهيونى عام ١٩٨٢م لبحث مصير المدينة ، فيما قالت مصادر في الخارجية المصرية إن ملف الحدود مغلق تماماً.

وقد نشرت عدة صحف مصرية تقارير متعددة عن أم الرشراش في أوج النزاعات بين مصر وتل أبيب وتصاعد التوتر عقب استدعاء السفير

المصري من هناك ، أشارت فيها إلى أن مصر تستعد للمطالبة بها ، ونشرت ذات الخبر صحيفة إجيبشن جازيت المصرية الرسمية الناطقة باللغة الإنجليزية مما دعا الصحف الصهيونية حينئذ للتحرك ونشرت ما تعتزم مصر القيام به.

obeikandl.com